



2026/6/15

التنمية ما بعد الدولة: أفضلية الأسواق على التخطيط

د. مهند طالب الحمدي

● ورقة بحثية

التنمية ما بعد الدولة: أفضلية الأسواق على التخطيط

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الأبحاث / الدراسات الاقتصادية

الاصدار / ورقة بحثية

الموضوع / الاقتصاد والتنمية

د. مهند طالب الحمدي / أستاذ الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة ولاية كانساس،
الولايات المتحدة الأمريكية

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌ، غيرٌ ربحيٌّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسية -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصُّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍ، وإيجاد طول عملية جليَّة لقضايا معقدة تهتمُّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات بيتناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

1. مسألة التوازن

لعبت الحكومات الوطنية دوراً مهماً في التجارب التنموية الناجحة في بلدان شرق آسيا. لكن في أماكن أخرى من العالم، ومن ضمنها بلدان في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بدت الحكومة - غالباً - بأنها عائق وليست عاملاً مساعداً؛ إذ تقوم بخنق الأسواق بدلاً من تيسير دورها في النمو والتنمية. في هذا الفصل نبحث مسألة التوازن والعلاقة بين الدولة والأسواق في عملية التنمية الاقتصادية. تُعدّ مسألة تحقيق التوازن بين الأسواق الخاصة والسياسات العامة تحدياً. ففي السنوات الأولى لتجارب التنمية بعد الحرب العالمية الثانية وانتهاء حقبة الاستعمار، حققت فكرة أن الدولة داعم كريم للتنمية قَدَمَ سبقٍ في السياسات العامة، ولو بشكل ضمني. لكن تاريخ الفساد، والحكم السيئ، والسيطرة على أجهزة الدولة من قبل مجموعات المصالح الخاصة في العديد من دول العالم النامية، جعل هذه الفكرة فكرةً لا يمكن الدفاع عنها. وفي الآونة الأخيرة هيمنت وجهة نظر سلبية عن دور الحكومة في التنمية، لكنها مبنية على أساس نظري، وفشلت في تفسير الدور البناء والمهم للدولة في العديد من التجارب التنموية الناجحة، وبالأخص في بعض دول شرق آسيا.

الآن برزت فكرة وسطية تُدرك قوة وضعف الدورين العام والخاص معاً، وتقدم تحليلاتٍ تجريبية عمّا يحدث من أخطاء من قبل الحكومات في عملية التنمية، والظروف التي يمكن من خلالها تصحيح هذه

العيوب. وأصبحت الخطوط الدقيقة بين القطاعات الاقتصادية كذلك محل اهتمام أكبر. ليس فقط لأن القطاعين العام والخاص يمكن أن يعملوا معاً بشكلٍ بناء في غالب الأحيان، بل لأن الخطوط الفاصلة بينهما ليست واضحة دائماً. وكما أشارت البروفيسورة إينور أوستروم، الحاصلة على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2009، فإنه ينبغي لنا أن نقبل أن بعض الظواهر «لا تقع ضمن عالم الثنائيات: السوق مقابل الدولة.»⁽¹⁾

نناقش في هذا الفصل أدوار ومُحدِّدات سياسات التخطيط والتنمية كما تُتَّخذ في البلدان النامية، ونأخذ بنظر الاعتبار مشكلات الانتقال الاقتصادي إلى اقتصادات سوقٍ أكثر تنافسية، والسؤال الأساسي المتعلق بالدور الملائم للدولة، وكيف يمكن جعل الأنشطة الاقتصادية العامة والخاصة تدعم بعضها بعضاً. يبدأ الفصل بمراجعة موجزة لطبيعة الخطط التنموية، وملخِّصٍ لقضايا التخطيط العامة. وبعد أن نتفحَّص الحُجج الرئيسية المؤيدة للتخطيط في المجتمعات النامية، ونُلقي نظرةً موجزةً على نماذج التخطيط المختلفة وتقييمات البرامج، ننتقل إلى تفحُّص المتطلبات التي تُحقِّق أكبر المنافع الاجتماعية من اقتصادات السوق، ونُقيِّم الحُجج المؤيدة والمعارضة لدورٍ أوسع أو أضيق للدولة في البلدان النامية المعاصرة. بعد ذلك، نتفحَّص بعض النظريات الحديثة في تشكيل سياسات التنمية، ومن ضمنها دراساتٌ حول تأثير الإجراءات السياسية في جودة قرارات السياسات. وفي النهاية، سوف ننظر في ثلاثة أنماطٍ مهمة من أساليب الحوكمة والإصلاحات: التعامل مع مشكلة الفساد، وتطبيق اللامركزية،

وتشجيع المشاركة الواسعة النطاق في العملية التنموية.

II. التخطيط التنموي: المفاهيم والفُبرّات

في العقود الأولى بعد الحرب العالمية الثانية وانتهاء حقبة الاستعمار، انعكس السعي نحو التنمية الاقتصادية في قبولٍ كان شبه شاملٍ للتخطيط التنموي بوصفه الطريق الأضمن والأكثر مباشرةً لتحقيق التقدم الاقتصادي. وحتى ثمانينيات القرن الماضي، لم يشكك سوى القليل من الناس في البلدان النامية في جدوى صياغة وتطبيق خطة تنمية وطنية وحُسن القيام بذلك. وأصبح التخطيط أسلوبَ حياةٍ للوزارات الحكومية، وكان يُعلن كل خمسة أعوام، أو ما يقرب من ذلك، عن أحدث خطةٍ للتنمية من خلال احتفالاتٍ كبرى. وكان يُنظر إلى التخطيط الوطني بوصفه يُقدّم الآليات المؤسسية الأساسية، وربما الوحيدة، لتجاوز العقبات الكبيرة التي تعترض التنمية وضمان تحقيق نموٍ اقتصاديٍّ مرتفعٍ ومستمر. لكن، وللأسف، لم يُحقّق التخطيط ما كان يُؤمل منه. ومع ذلك، فإن وجود إطارٍ شاملٍ للسياسة التنموية يمكن أن يؤدي دوراً مهماً في تسريع النمو، وخفض الفقر، وتحقيق أهداف التنمية البشرية.

1. طبيعة التخطيط التنموي

يمكن وصف التخطيط الاقتصادي على أنه محاولة حكومية مقصودة لتنسيق صناعة القرار الاقتصادي على المدى البعيد للتأثير، والتوجيه، والسيطرة في بعض الأحيان، على مستوى نمو متغيرات البلد الاقتصادية الأساسية (مثل الدخل، والاستهلاك، والعمالة، والاستثمار،

والتوفير، والتصدير، والاستهلاك، وما شابه) من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف التنموية.⁽²⁾

يُحاجج الداعمون للتخطيط الاقتصادي في البلدان النامية بأن السوق الاقتصادية غير المنظمة يمكن أن تضع هذه البلدان، وغالباً ما يحدث ذلك، في حالةٍ من الازدواجية الاقتصادية، والأسواق غير المستقرة، وانخفاض الاستثمارات في القطاعات الأساسية، وتدني مستويات العمالة. وبالتحديد، يزعمون أن اقتصاد السوق لا يتوافق مع المهام التشغيلية الأساسية لبلدان الدخل المنخفض والمتوسط، والمتمثلة في تعبئة الموارد المحدودة بطريقةٍ تُفضي إلى إحداث التغيير الهيكلي الضروري لتحفيز نموٍّ متوازنٍ ومستدامٍ للاقتصاد ككل. وعليه، جرى قبول التخطيط بوصفه وسيلةً أساسيةً ومحوريةً لتوجيه النمو الاقتصادي وتسريعه في جميع البلدان النامية تقريباً.

ii. التخطيط في الاقتصادات المختلطة

تمَّ صياغة وتنفيذ أغلب الخطط التنموية ضمن إطار الاقتصادات المختلطة في البلدان النامية. تتصف هذه الاقتصادات بوجود تنظيمٍ مؤسساتي وحيث هناك ملكية خاصة وتشغيل من قبل القطاع الخاص لبعض الموارد الإنتاجية وبعضها الآخر مملوك، أو متأثر بشكلٍ مباشر، من قبل القطاع العام. تختلف النسبة الحقيقية لتقسيم الملكية بين القطاع الخاص والقطاع العام من بلدٍ لآخر، ولا يمكن اعتبار القطاع العام أو القطاع الخاص منعزل في الواقع عن الآخر. ولكن غالباً ما يتمُّ تمييز الاقتصادات المختلطة من خلال مستوى تأثير حكومي، وملكية

حكومية، وسيطرة حكومية قوية وجوهريّة. عادةً ما يتضمن القطاع الخاص في البلدان النامية أربعة أشكالٍ تقليدية من الملكية الخاصة وشكلاً خامساً أحدث:

1. قطاع التموين: ويتكون من مزارع خاصة صغيرة وورش أعمالٍ يدوية تباع أجزاء من منتجاتها في الأسواق المحلية.
2. أعمالٌ تجارية ونشاطات خدمية صغيرة الحجم مملوكة من قبل فردٍ أو عائلة في القطاع الحضري الرسمي أو غير الرسمي.
3. منشآت زراعية، أو صناعية، أو تجارية، أو في مجال النقل ذات حجمٍ متوسط مملوكة ويتمُّ تشغيلها من قبل رواد أعمالٍ محليين.
4. منشآتٌ تصنيعيَّة، أو شركاتٌ تعدينٍ، أو مزارع كبيرة الحجم مملوكة بشكلٍ مشتركٍ أو مملوكة أجنبياً بشكلٍ تام، تقدم خدماتها بشكلٍ أساسيٍّ للأسواق الأجنبية، ولكن في بعض الأحيان، تقوم بمبيعات محلية كبيرة (يأتي رأس المال لهذه المنشآت عادةً من خارج البلاد، ويتمُّ نقل جزءٍ كبير من الأرباح إلى خارج البلاد).
5. عددٌ متنامٍ من الشركات المحلية كبيرة الحجم نسبياً، يتمُّ إدارتها محلياً بشكلٍ أساسيٍّ ومملوكة محلياً بشكلٍ كبير، وغالباً ما تكون مدرجةً في سوق الأسهم في بلدانٍ مثل البرازيل، وروسيا، والصين، وهي أكثر شيوعاً في بلدان الدخل المتوسط من بلدان الدخل المنخفض، ونادرة الوجود في البلدان الأقل نمواً.

وفي سياق هذا التنظيم المؤسسي، يمكننا أن نُعيّر مكوّنين رئيسيين للتخطيط التنموي في الاقتصادات المختلطة:

1. الاستخدام الحكومي المقصود للمدخرات المحلية والتمويل الأجنبي لتنفيذ مشاريع استثمارية عامة، وتعبئة الموارد النادرة واستخدامها في المجالات التي يُتوقَّع أن تُحقِّق أكبر مساهمة في بلوغ الأهداف الاقتصادية على المدى البعيد، مثل إنشاء السكك الحديدية، والمدارس، والمشروعات الكهرومائية، وغيرها من مكوّنات البنية التحتية الاقتصادية، فضلاً عن إنشاء صناعات لإحلال الواردات أو قطاعات التصدير المستقبلية المتوقعة.

2. السياسات الاقتصادية الحكومية (مثل الضرائب، والتراخيص الصناعية، وتحديد التعريفات الجمركية، وتعديل حصص الإنتاج والاستيراد، وأسعار الفائدة، والأسعار) الهادفة إلى تحفيز الأنشطة الاقتصادية الخاصة وتوجيهها، وفي بعض الأحيان السيطرة عليها، بما يضمن تحقيق علاقةٍ متناغمة بين مصالح أصحاب الأعمال الخاصة والأهداف الاجتماعية التي تسعى الحكومة المركزية إلى تحقيقها.

وعليه، فإنه حتى عندما يكون التخطيط نشطاً جداً، فإن هناك دائماً تقريباً توازناً ما بين تحفيز السوق الشديد وبين السيطرة المركزية، حيث يبدو ذلك ظاهراً من وصفنا القُبسط للتخطيط في الاقتصادات المختلطة.

iii. مبررات التخطيط التنموي

استند القبول المبكر والواسع للتخطيط بوصفه آليةً للتنمية إلى مجموعةٍ من الحجج الاقتصادية والمؤسسية. ويمكن أن نذكر أربعاً من هذه الحجج التي غالباً ما تُستخدم، وتمثّل حُجّة فشل السوق الحُجّة الأكثر هيمنةً من بينها.

فشل السوق: تتسم الأسواق في البلدان النامية بالاختلال بسبب عدم نضج هياكلها وعملياتها. وغالباً ما تكون أسواق السلع والموارد ضعيفة التنظيم، ويعني وجود أسعارٍ مضطربة في كثيرٍ من الأحيان أن المنتجين والمستهلكين يتفاعلون مع إشاراتٍ وحوافز اقتصادية تعكس بصورةٍ غير دقيقة التكلفة الحقيقية التي يتحملها المجتمع تجاه تلك السلع والخدمات والموارد. وعليه، فإن الحُجّة تتمثل في أن للحكومات دوراً مهماً تؤديه في تكامل الأسواق وتصحيح الأسعار.

وعلاوةً على ذلك، فإن فشل السوق في تسعير عوامل الإنتاج تسعيراً صحيحاً يمكن، افتراضاً، أن يؤدي كذلك إلى فروقاتٍ كبيرة بين التقييم الخاص والتقييم المجتمعي للمشاريع الاستثمارية البديلة. وبناءً عليه، فإن غياب التدخل الحكومي يدعم الفكرة القائلة بأن السوق سيؤدي إلى تخصيصٍ سيئ للموارد الحالية والمستقبلية، أو على الأقل إلى تخصيصٍ قد لا يصبُّ في المصلحة المجتمعية على المدى البعيد. وتُعد حُجّة فشل السوق هذه من أكثر الحجج استشهاداً بها لتوسيع دور الحكومة في البلدان الأقل نمواً.⁽³⁾

تخصيص واستخدام الموارد: تُركّز هذه الحُجة على أن تطوير الاقتصادات لا يحتمل إهدار أي قدرٍ من الموارد المالية والبشرية المحدودة في مشاريع غير منتجة. وعليه، يجب أن يتمّ اختيار المشاريع الاستثمارية ضمن إطار برنامجٍ تنموي شامل يأخذ بنظر الاعتبار الآثار الخارجية، والتداعيات غير المباشرة، والأهداف بعيدة المدى. كما ينبغي استخدام العمالة الماهرة في المجالات التي تكون فيها مساهمتها أكثر نفعاً. ويُفترض أنّ التخطيط الاقتصادي يساعد في تحديد القيود والمحددات القائمة من خلال اختيار المشاريع الاستثمارية وتنسيقها، بما يضمن توجيه هذه الموارد المحدودة نحو المواقع الأكثر إنتاجية. وفي المقابل، تفترض هذه الحُجة أن الأسواق التنافسية تميل إلى خلق مستوياتٍ أدنى من الاستثمار وتوجيه هذا الاستثمار نحو مجالاتٍ أقل أهميةً من الناحية الاجتماعية، مثل إنتاج السلع الاستهلاكية الموجهة للأغنياء.

التأثير النفسي والتوجُّهات السلوكية: غالباً ما يُفترض أن تحديد الدولة لأهدافٍ اقتصادية واجتماعية وطنية تفصيلية في صورة خطةٍ تنموية محددة يمكن أن يكون له تأثيرٌ نفسي وسلوكي مهم في مجتمعٍ متنوع ومتشظّ، وقد ينجح في تعبئة المواطنين خلف الحكومة من خلال حملةٍ وطنية للقضاء على الفقر، والجهل، والأمراض، أو لتعزيز الانتماء الوطني. ومن خلال تعبئة الدعم الشعبي العابر للطبقات الاجتماعية، والانتماءات العرقية، والجماعات الدينية، والطوائف

القبلية، ودعوة جميع المواطنين إلى العمل معاً من أجل بناء البلاد، تدّعي هذه الحُجة أن الحكومة المركزية المستنيرة، من خلال خطتها الاقتصادية، تستطيع أن توفر الحوافز المطلوبة على نحو أفضل لتجاوز قوى الانقسام والقوى التقليدية المُحِبطة والمثيرة للتمزق، في إطار محاولةٍ مشتركة لتحقيق تنميةٍ اجتماعية ومادية واسعة النطاق.

المساعدات الأجنبية: غالباً ما كانت صياغة خطط تنمية تفصيلية شرطاً ضرورياً لاستلام مساعداتٍ أجنبية ثنائية أو متعددة الأطراف. تكون الحكومات في وضعٍ أفضل لطلب المساعدات الأجنبية حين يكون لديها قائمة مشاريع، وتُستطيع أن تُقنع المانحين أن أموالهم ستستخدم كجزءٍ أساسي في خطة عملٍ جيدة التصميم ومتسقة داخلياً. حُجة حاجة البلدان النامية لوضع خطةٍ معتمدة من أجل استلام أشكالٍ مختلفة من المساعدات تبقى صحيحة على الأقل في هذا القرن كما كانت في السابق.⁽⁴⁾

ا. عملية التخطيط التنموي: بعض النماذج الأساسية

1. المراحل الثلاثة للتخطيط

اعتمدت أغلب الخطط التنموية تقليدياً على نموذجٍ اقتصادي كلي نوعاً ما. يمكن تقسيم نماذج التنمية على مستوى الاقتصاد ككل إلى فئتين أساسيتين: الأولى نماذج النمو الإجمالي، وتتضمن تقديرات اقتصادية كلية لتغييرات مُخططة أو مطلوبة في المتغيرات الاقتصادية الأساسية. والثانية هي نماذج المدخلات-المخرجات

متعددة القطاعات والمحاسبة الاجتماعية، والتوازن العام القابل للحساب، والتي تؤكد (ضمن أشياء أخرى) على الإنتاج، والموارد، والتشغيل، وتأثيرات الصرف الأجنبي لمجموعة محددة من أهداف طلب نهائي ضمن إطارٍ متناغمٍ داخلياً بما يتعلق بحرية المنتجات المتداخلة. أخيراً، ربما يكون العنصر الأكثر أهمية في صياغة الخطة هو الاختيارات التفصيلية لمشاريع استثمارية محددة ضمن كل قطاعٍ اقتصادي من خلال أسلوب تقييم المشاريع وتحليل الكلفة-المنفعة الاجتماعية. تقدم هذه «المراحل» الثلاثة للتخطيط أي الإجمالية، والقطاعية، والمشاريع، الآلية الفكرية الرئيسة للسلطات التخطيطية. كل هذه الآليات كانت، ومازالت، تستخدم بشكلٍ كثيفٍ من قبل البنك الدولي ووكالاتٍ تنمويةٍ أخرى، وكذلك من قبل حكومات بلدانٍ نامية.

2. نماذج النمو الإجمالي استهداف المتغيرات الكلية

أول وأبسط نموذج تنموي استخدم في كل بلدٍ نامٍ هو نموذج النمو الإجمالي. يتعامل النموذج مع الاقتصاد ككل فيما يتعلق بمجموعة مُحددة من المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تُعدّ الأهم لتحديد مستويات نسب النمو في الناتج الوطني: الادخار، والاستثمار، واحتياطي رأس المال، والتصدير، والاستيراد، والمساعدات الأجنبية، وما شابه. تقدم نماذج النمو الإجمالي طريقة ملائمة لتخمين نمو الناتج (وربما العمالة كذلك) على فترة من ثلاث إلى خمس سنوات. كل هذه النماذج تقريباً تمثل أنواعاً مختلفة من نموذج هارود-دومار الأساسي. (5) من خلال تحديد نسب نموٍ مستهدفةٍ للناتج المحلي الإجمالي ونسبة رأس المال-الناتج على المستوى الوطني، يتم استخدام

نموذج هارود-دومار لتحديد كمية الادخار المحلي الضرورية لخلق هذا النمو. عادةً ليس من المُرجَّح تحقيق كمية الادخار الضرورية هذه بناءً على دوال الادخار الموجودة، وبالتالي تكون المشكلة الأساسية هي كيف يمكن خلق ادخارٍ محلي إضافي، أو جلب مساعدات أجنبية، أو استقطاب تدفق رأس المال الأجنبي الخاص.

3. القطاعات المتعددة والاستهداف القطاعي

هناك نهجٌ أكثرُ تطوراً بكثيرٍ للتخطيط التنموي ألا هو استخدام شكلٍ ما من نموذج القطاعات المتداخلة أو المدخلات-المخرجات، والذي تكون فيه نشاطات القطاعات الاقتصادية الرئيسة متداخلة من خلال مجموعة معادلات رياضية آتية تمثل العمليات الإنتاجية المحددة أو التقنيات المستخدمة في كل قطاع. يتمُّ النظر إلى جميع القطاعات على أنها مُنتجة للمخرجات ومستخدمة للمدخلات من قطاعاتٍ أخرى. على سبيل المثالٍ القطاع الزراعي هو مُنتجٌ للمخرجات (القمح على سبيل المثال) ومستخدمٌ للمدخلات من القطاع الصناعي (المكائن والأسمدة على سبيل المثال). وعليه يمكن تتبع التغير في التداعيات المباشرة وغير المباشرة للتخطيط من خلال النظر على الطلب على المنتجات لكل قطاع: على الإنتاج، والعمالة، والاستيراد، من القطاعات الأخرى للاقتصاد ككل في شبكةٍ متداخلة من الاعتمادات الاقتصادية. ومن خلال وجود أهداف إنتاجٍ مُخططة لكل قطاع في الاقتصاد ككل، يمكن استخدام نموذج القطاعات المتداخلة لتحديد المواد الوسيطة، والاستيراد، وكمية العمل، ومتطلبات رأس المال

لصياغة، ولو نظرياً، خطة اقتصادية شاملة بمستويات إنتاجٍ مشتركة متسقة وتحديد الموارد المطلوبة.

II. نماذج التخطيط واتساق الخطط

تبدو عملية صياغة خطة تنموية شاملة وتفصيلية عملية أكثر تعقيداً مما تصفه الأدبيات حول الخطط التنموية وبالذات مقارنة المراحل الثلاثة. تتضمن عملية صياغة الخطة آلية حوار مستمر وتغذية استرجاعية ما بين القادة الوطنيين الذين يضعون الأولويات، والمخططين، والإحصائيين، والعاملين في البحوث، والمسؤولين في الوزارات والهيئات المتخصصة. المنافسات الداخلية والأهداف المتضاربة (ناهيك عن الضغط السياسي من قبل مجموعات المصالح القوية) يجب أخذها بنظر الاعتبار دائماً. وغالباً ما أدى ذلك إلى فشل خطط التنمية أو على الأقل آليات التخطيط التي سارت على مسار نماذج التخطيط الإجمالي، والمدخلات-المخرجات، وتخطيط المشاريع، حيث لم تصل هذه الخطط إلى مبتغاها بسبب عدم القدرة، بشكلٍ عام، على تحقيق خطة تنموية شاملة ومتسقة داخلياً.

III. الفشل الحكومي وأفضلية الأسواق على التخطيط

المشاكل في تطبيق الخطة وفشل الخطط

كانت نتائج التخطيط التنموي بشكلٍ عام مُحبطة للآمال. كان للرفض المُنتشر للتخطيط التنموي الشامل بسبب الأداء السيئ للخطط التنموية عدداً من النتائج العملية، أهمها هو تبني أغلبية من البلدان

النامية لنظامٍ اقتصاديٍّ موجهٍ نحو السوق.

ما الذي حدث خطأً؟ لماذا تحولت النشوة الأولية حول التخطيط بشكلٍ تدريجيٍّ إلى خيبة أملٍ ويأس؟ يمكن لنا أن نحدد مجموعتين متداخلتين من الأجوبة، تتعامل إحداها مع الفجوة ما بين المنافع الاقتصادية النظرية والنتائج العملية للتخطيط التنموي، وتتعامل المجموعة الثانية مع عيوب أساسية أكثر في العملية التخطيطية، بالذات في علاقتها مع القدرات الإدارية، والإرادة السياسية، وتطبيق الخطة.

النظرية مقابل التطبيق

الحُجج الاقتصادية الأساسية للتخطيط التي تمَّ ذكرها أعلاه، أي فشل السوق، والافتراق بين التقييم الاجتماعي والفردى، وتحريك الموارد، وتنسيق الاستثمارات، وما شابه ذلك، غالباً ما تبين أنها مدعومة بشكلٍ ضعيف من خلال التجارب التخطيطية الحقيقية. يُحاجج تونى كيليك، الباحث المشارك الأقدم في مركز أبحاث أو دي آي غلوبل، بأنَّ "الحكومة نادراً ما نجحت، في الواقع، في مواءمة التقييم الاجتماعي والتقييم الفردى، إلا بطريقةٍ مُجتزأة". ويحدّد السيد كيليك مشكلةً أساسيةً، ألا وهي أنَّ «الخطط نادراً ما تُصبح وثائق تُطبَّق فعلياً، وأنَّ لها، على الأرجح، تأثيراً محدوداً في تحريك الموارد وتنسيق السياسات الاقتصادية.»⁽⁶⁾

وبالنظر إلى الحالة المُحددة لِحجّة فشل السوق والدور الحكومي المُفترض في تجسير الفجوة بين التقييم الاجتماعي والفردى

للمنافع والتكاليف، فإن تجارب السياسات الحكومية في العديد من البلدان النامية كانت، في أغلب الأحيان، تُفاقم تلك الفجوات بدلاً من تجسيرها، إذ أصبح الأمر فشلاً حكومياً بدلاً من فشل السوق. وتميل السياسات الحكومية غالباً إلى زيادة التباينات بين التقييمات الاجتماعية والفردية بدلاً من تخفيضها.

فعلى سبيل المثال، رفعت السياسات العامة الأجور فوق سعر العمل أو القيمة الحقيقية للموارد النادرة من خلال آليات متعددة، مثل تشريع الحد الأدنى للأجور (بمستوى أعلى من الأجر الذي قد يُصَحَّح فشل السوق)، وربط الأجور بالتحصيل الدراسي، وهيكله معدلات الأجور عند مستويات أعلى استناداً إلى مستويات الأجور الدولية.

وبشكلٍ مماثل، عملت عوامل مثل اهتلاك الاستثمار، والإعفاءات الضريبية، وأسعار الصرف المُبالغ في تقديرها، والمستويات المنخفضة للحماية الفعّالة، وحصص الإنتاج والاستيراد، وتقنين الاعتمادات المالية عند مستويات فائدة منخفضة، على تخفيض التكلفة الخاصة لرأس المال إلى ما دون قيمته الاجتماعية. وكان الأثر الصافي لهذه التشوهات في أسعار مُدخلات الإنتاج هو تشجيع المنشآت الخاصة والعامة على تبني أساليب إنتاج كثيفة رأس المال بدرجة أكبر مما كان يمكن أن تكون عليه لو أن السياسات العامة سعت إلى تصحيح الأسعار.

مثالٌ آخر: عملت الإشارات الاقتصادية والحوافز في العديد من البلدان النامية على المبالغة في التقييم الفردي للعائدات من التعليم على

مستويي التعليم الثانوي والعالي، إلى درجة جعلت الطلب الخاص على سنواتٍ تعليميةٍ إضافيةٍ يفوق، بشكلٍ كبير، المنفعة الاجتماعية. وأدّى الميل نحو تقنين فرص العمل النادرة ذات الأجور المرتفعة من خلال مستوى التعليم المُتَحَضَّر عليه، وسياسات أغلب الحكومات في البلدان النامية الداعمة للتكلفة الخاصة للتعليم في المستويات العليا، إلى خلق وضعيةٍ جعلت المردود الاجتماعي للاستثمار في التوسع الكمي في التعليم يبدو بالكاد مُبَرَّرًا بالمقارنة مع الفرص الاستثمارية البديلة.

في ضوء الأمثلة أعلاه، قد نستنتج أن الفجوة بين المنافع الاقتصادية النظرية للتخطيط ونتائج العملية في معظم البلدان النامية كانت كبيرة. وكانت الفجوة بين الخطاب العام والحقيقة الاقتصادية أكبر. وبينما يُفترض أن تهتم هذه السياسات بإنهاء الفقر، وتخفيض عدم المساواة، وتقليل البطالة، فإن العديد من السياسات التخطيطية في البلدان النامية ساهمت، بشكلٍ غير مقصود، في الواقع، في استمرار تلك الظواهر. وتأتي بعض التفسيرات الرئيسية لذلك من فشل العملية التخطيطية ذاتها، وهذا الفشل ينبع، بدوره، من مشكلاتٍ محددةٍ ومعينة⁽⁷⁾.

العيوب في الخطط وفي تطبيقها

غالباً ما كانت الخطط طموحةً للغاية. فقد حاولت تحقيق أهدافٍ كثيرةٍ جداً في وقتٍ واحد، من دون الأخذ بالاعتبار أن بعض الأهداف تتنافس مع بعضها الآخر أو حتى تتناقض معه. وكانت، في كثيرٍ من

الأحيان، ضخمةً في تصميمها، ولكنها غامضة فيما يتعلق بالسياسات المحددة اللازمة لتحقيق الأهداف المنشودة. وفي هذا الصدد، تمتلك هذه الخطط كثيراً من القواسم المشتركة مع القائمة الطويلة التي تضم ستين إلى مئة مجالٍ أو أكثر من مجالات القضايا الواردة في الاتفاقيات المشروطة التي وضعها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وأخيراً، ظلت الفجوة بين صياغة الخطة وتطبيقها هائلة؛ إذ لم تُطبَّق العديد من الخطط لأسبابٍ لم تُطرح بشكلٍ علني، أو على الأقل لم يُكشف عنها بصورةٍ كاملة.

1. البيانات غير الكافية وغير الموثوق بها: تعتمد القيمة

الاقتصادية لخطط التنمية إلى حدٍّ كبير على جودة وموثوقية البيانات الإحصائية التي تستند إليها. وعندما تكون هذه البيانات ضعيفة وغير موثوقة، أو غير متوافرة كما هو الحال في العديد من البلدان الفقيرة، فإن دقة الخُطط الكمية واتساقها على مستوى الاقتصاد الكلي يتراجعان بشكلٍ كبير. كما أن تداخل ضعف البيانات مع نقص الاقتصاديين والإحصائيين وخبراء التخطيط (وهو وضعٌ شائع أيضاً في معظم البلدان منخفضة الدخل والعديد من البلدان متوسطة الدخل) يجعل من محاولة صياغة وتنفيذ خطة تنموية شاملة ومفصلة مهمةً مرهقةً ومحبطة على جميع المستويات.

2. الاضطرابات الاقتصادية الخارجية والداخلية غير المتوقعة:

لكون أغلب البلدان النامية تمتلك اقتصاداتٍ مفتوحةً وتعتمد على تقلبات التجارة الدولية، والمساعدات، وتدفقات رأس

العال «الساخن» المضارب، والاستثمار الأجنبي الخاص، يصبح من الصعب جداً عليها الانخراط في التنبؤ قصير المدى، ناهيك عن التخطيط بعيد المدى. وقد تسبب ارتفاع أسعار النفط في سبعينيات القرن الماضي في إحداث خرابٍ في أغلب خطط التنمية. غير أن أزمة الطاقة لم تكن سوى حالة متطرفة من الاتجاه العام للعوامل الاقتصادية التي كانت أغلب الحكومات في البلدان النامية تملك سيطرةً محدودةً عليها، على الرغم من دورها الحاسم في تحديد نجاح أو فشل سياساتها التنموية.

3. الضعف المؤسسي: يتضمن الضعف المؤسسي لعملية التخطيط في أغلب البلدان النامية فصل مؤسسات التخطيط عن آلية صنع القرار الحكومي اليومية، وفشل المخططين والإداريين والقادة السياسيين في الانخراط في حوارٍ واتصالاتٍ داخليةٍ مستمرة حول الأهداف والاستراتيجيات، والنقل الدولي لممارسات التخطيط المؤسسي والترتيبات التنظيمية التي قد لا تكون ملائمةً للظروف المحلية. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك الكثير من القلق بشأن عدم كفاءة الموظفين الحكوميين وعدم أهليتهم، والإجراءات البيروقراطية الفُرهِقة، والحذر المفرط والمقاومة للإبداع والتغيير، والصراعات الشخصية وصراعات الإدارات الداخلية (فعلى سبيل المثال، غالباً ما كانت لوزارات المالية والمؤسسات التخطيطية سلطاتٌ متصارعة بدلاً من أن تكون متعاونة داخل الحكومات)، وعدم وجود التزام بالأهداف الوطنية مقارنةً بالأهداف المناطقية أو الجزئية أو حتى الخاصة

من قبل القادة السياسيين والإداريين الحكوميين. وبسبب تغليب المصالح الخاصة على المصلحة الوطنية، انتشر الفساد السياسي والإداري في العديد من الحكومات..⁽⁸⁾

4. غياب الإرادة السياسية: يُنسب الأداء التخطيطي السيئ والفجوة الواسعة بين صياغة الخطة وتطبيقها كذلك إلى غياب الالتزام والإرادة السياسية من قبل قادة العديد من البلدان النامية وصانعي القرار على المستويات العليا.⁽⁹⁾ وتتضمن الإرادة السياسية ما هو أكبر بكثير من الأغراض النبيلة والخطابات الفخمة. فهي تتطلب قدرة غير اعتياديةً ومقداراً كبيراً من الشجاعة السياسية لتحدي النخب السياسية ومجموعات المصالح الخاصة، وإقناعها بأن التنمية تصبُّ في مصلحة الجميع على المدى البعيد، حتى وإن كان بعضهم سيتحمل بعض الخسائر على المدى القصير. وفي غياب دعم هذه الفئات، سواء كان ذلك بالاختيار أو بالإجبار، فإن إرادة التنمية لدى بعض السياسيين ستواجه مقاومةً صلبةً وإحباطاً، بل وحتى صراعاتٍ داخلية.

5. الصراعات وما بعد الصراعات والدول الهشة: في حالاتٍ قصوى، أدَّت الصراعات العنيفة أو الفشل واسع النطاق للدولة في أداء وظائفها بصورةٍ فاعلةٍ إلى فشلٍ كارثي في تحقيق الأهداف التنموية الأساسية. وفي هذه الحالات، تكون المساعدات التنموية، عادةً، أمراً جوهرياً.

١٧. تحول السياسات نحو الأسواق الحرة في الثمانينيات

نتيجة خيبة الأمل من التخطيط وفشل التدخل الحكومي، دعا العديد من الاقتصاديين، وبعض وزراء المالية في البلدان النامية، ورؤساء المنظمات التنموية الدولية الرئيسة، إلى الاستخدام المتزايد لآليات السوق كونها الآلية الأساسية لتعزيز كفاءة أعلى ونمو اقتصادي أكثر سرعة. وقد أشار الرئيس الأمريكي رونالد ريغان بشكلٍ بالغ إلى «مُعجزة السوق» في خطابه عام 1981 في مدينة كانكون في المكسيك. إذا كان يمكن وصف عقد السبعينيات على أنه فترة تزايد نشاط القطاع العام في السعي من أجل تنمية أكثر إنصافاً، فإن عقدي الثمانينيات والتسعينيات شهدا عودة بروز اقتصادات السوق الحرة.

وكجزءٍ من برامج تحرير الأسواق المحلية، سعت أغلبية من البلدان النامية، على درجاتٍ مختلفة من الجدية في الأهداف، إلى خفض دور القطاع العام بشكلٍ عام وتشجيع نشاطات أكبر للقطاع الخاص، وإنهاء الاضطراب في أسعار الفائدة، والأجور، وأسعار السلع الاستهلاكية. كان الغرض من تلك التغييرات هو تسهيل عمل آليات السوق، وبالتالي تحقيق تخصيصات أكثر إنتاجاً للاستثمارات. بالإضافة إلى ذلك، سعت تلك البلدان النامية «التحريرية» لتحسين أفضليتها النسبية في الاقتصاد الدولي من خلال خفض سعر الصرف، وتعزيز الصادرات، وإنهاء الحواجز التجارية.

من ضمن المنظمات الدولية التي بثّرت بفضائل الأسواق الحرة كان صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بالإضافة إلى العديد من المانحين مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وقد طلب صندوق النقد الدولي تنفيذ برامج تحرير وسياساتٍ اقتصاديةٍ جوهريّة لتحسين الميزة النسبية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي، بوصفها شروطاً للحصول على دعمه الواسع. كما دقّق البنك الدولي بشكلٍ تفصيلي ومعمّق في برامج الإقراض التي يقدّمها، لضمان ألا تكون المشاريع المقترحة ممكنة التنفيذ من قبل القطاع الخاص.

٧. الفشل الحكومي

كما هو حال الأسواق التي تعثرها العيوب، كذلك هي الحكومة، التي تكون معرضةً لأنواعٍ مختلفةٍ من الفشل.⁽¹⁰⁾ وعليه، نظرياً يمكن للحكومة تصحيح فشل السوق، لكنها أحياناً تفشل في القيام بذلك على أرض الواقع، على الرغم من الإنفاق المُكلف، بل وقد تجعل الأمور أسوأ في بعض الحالات. وعليه، فإن الأنظمة الحكومية قد تُحسّن كفاءة القطاع الاقتصادي من خلال تحطيم قوة الاحتكار، على سبيل المثال، أو قد تُحسّن الرفاه الاجتماعي من خلال الحد من التلوث أيضاً. لكن الأنظمة المُصممة بشكلٍ سيئٍ قد تخنق القطاعات الاقتصادية الناشئة أو حتى تُسهّل حصول الفساد. وعندما تتكوّن مجموعات المصالح الخاصة، التي تجد سبلاً للانتفاع من الأنظمة من خلال السعي للحصول على الربح، فإن هذه المجموعات قد تقاوم التعديلات في الأنظمة حتى وإن مرَّ وقتٌ طويل على الظروف التي أدت إلى نشأتها. هناك افتراضٌ عام مفاده أنه عندما تعمل الأسواق

بشكلٍ جيد، فإنه لا ينبغي للحكومة أن تتدخل، إذ لا مبرر لهذا التدخل بناءً على مبدأ الكفاءة. وبدلاً من ذلك، غالباً ما تكون هناك منافع كبيرة للسماح للقرارات بأن تُتخذ على أسسٍ لامركزية. وبشكلٍ عام، يكون الأفراد والعائلات أكثر معرفةً بتفضيلاتهم وظروفهم مما يمكن للحكومة أن تعرفه.

ولكون الفشل الحكومي قد يكون خطيراً في بعض الأحيان فيما يتعلق بتدخلاتٍ محددة، فإن مجال الفشل يصبح أوسع عندما يتعلق الأمر بالتخطيط التنموي الشامل. ويمكن للحكومة أن تساعد من خلال دفع الاقتصاد نحو توازنٍ أفضل عندما لا يستطيع السوق بذاته تحقيق ذلك، لكنها قد تقوم، في المقابل، بجعل الأمور أسوأ بكثير من خلال دفع الاقتصاد نحو توازنٍ غير ملائم. وبشكلٍ مماثل، يمكن للبرامج الحكومية أن تُخفِّض المخاطر الاجتماعية، إلا أن ما لوحظ هو أن التخطيط التنموي قد يزيد من هذه المخاطر بسبب مشكلات تصحيح الأخطاء. فقد ترتكب الأسواق أخطاءً جسيمة، لكن من خلال آليات اتخاذ القرار اللامركزية غالباً ما تستطيع تصحيح ذاتها بصورةٍ أسهل.

وفي المقابل، وعلى الرغم من أن الأسواق قد لا تستطيع تجاوز فشل التنسيق بشكلٍ عام، فإن التنسيق بين الأجهزة الحكومية، أو بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية، لا يمكن تحقيقه بصورةٍ دائمةٍ أو مستقرة.

بشكلٍ أكثر عمومية، قد يكون التخطيط التنموي، الذي يعتمد أحياناً

على مسعى تحقيق توافقٍ واسع، أكثر جموداً من الأسواق، التي يمكن أن تكون أكثر مرونةً واستجابةً للصدمات غير المتوقعة، مثل التغييرات في الأسواق العالمية. وفي حالاتٍ أخرى، وبدلاً من أن يصدر عن توافقاتٍ عامة، قد تتأثر الخطط التنموية بشكلٍ قوي من قبل مجموعات المصالح الخاصة القوية، ما قد يؤدي إلى تعزيز قوة النخب بدلاً من تحقيق أهدافٍ تنموية أكثر مساواة. وتواجه خطط التنمية كذلك مشكلةً واسعة النطاق تتمثل في توافق الحوافز؛ بمعنى أن أهداف الخطة وآليات تنفيذها قد تكون غير متناسقة مع المصالح الخاصة للعديد من الفاعلين الرئيسيين في الاقتصاد. وحتى عندما يتم تشغيل العمال بشكلٍ مباشر من قبل الحكومة، فإن تحفيزهم على أداء عملٍ شاق أو إبداعي قد يكون أصعب مما هو الحال في القطاع الخاص.

لكن كما أن فشل السوق لا يُبرّر دائماً التدخل الحكومي (إذ إن الحكومات، كما أُشير سابقاً، قد تجعل الأمور أسوأ)، فإن الفشل الحكومي كذلك ليس بالضرورة حجةً لترك الأسواق الخاصة كما هي. فعلى سبيل المثال، في كوريا الجنوبية كانت شركة حديد بوهانغ شركةً عامةً وكفاءةً بشكلٍ كبير قبل أن تُخصص عام 2000، بينما كانت سلطة الحديد في الهند، وهي شركة مملوكة للقطاع العام أيضاً، مثالاً على عدم الكفاءة. كما وُجدت أسعار الفائدة المدعومة في شرق آسيا في سياق تسارع النمو، وكذلك في أمريكا اللاتينية في سياق تباطؤ النمو أو دخوله في حالة ركود. كما أن الأنشطة غير المنتجة والساعية وراء الربح يمكن إيجادها بسهولة في أسواقٍ

خاصة تعمل بشكلٍ سيئ، كما هي الحال في مؤسساتٍ حكومية غير كفؤة. وعليه، فإن الحكم البسيط على المزايا النسبية للنشاطات الاقتصادية العامة والخاصة لا يمكن القيام به خارج إطار الظروف الخاصة بكل بلد.

لكن بالنسبة للبلدان النامية التي تسعى إلى توسيع إصلاحات السوق، إما بسبب عدم الرضا عن أداء القطاع العام لديها أو بسبب ضغوط من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فإنه ينبغي تحقيق عددٍ من الشروط الاجتماعية والثقافية والممارسات الاقتصادية المسبقة.

٧. اقتصاد السوق

الشروط الاجتماعية-الثقافية المُسبقة والمتطلبات الاقتصادية

تُحقّق الأسواق أشياءً إيجابية عديدة، ليس أقلّها توفير سلعٍ يريدونها المستهلكون، أينما ومتى أرادوا، وتقديم حوافز للابتكار. وقد أشار الأستاذ Amartya Sen، الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد، إلى أن معارضة الأسواق بشكلٍ عام أمرٌ غريب، كما هي معارضة المحادثة بشكلٍ عام.⁽¹¹⁾ وكما يقول أيضاً، فإن بعض المحادثات قد تُحدث ضرراً، حتى بالنسبة للمتحدثين أنفسهم، لكن ذلك ليس سبباً لمعارضة المحادثات بشكلٍ عام. وبالمثل، فإن وجود آثار سلبية لبعض آليات السوق لا يُبرّر رفضها كلياً. ويتطلب تعزيز نظام سوقٍ يعمل بكفاءة ظروفاً اجتماعية ومؤسسية وقانونية وثقافية، وهي شروط غالباً ما تكون محدودة، إن لم تكن غائبة، في البلدان النامية. كما أن التزوير

والفساد والاحتكار وغيرها من إخفاقات السوق لا تختفي بمجرد تبني موجةٍ من الأفكار الاقتصادية النيوكلاسيكية.

يعتمدُ نظام سوقٍ يعملُ جيداً على الممارسات القانونية والاقتصادية التسهيلية الاثني عشر التالية على الأقل:⁽¹²⁾

1. حقوق ملكيةٍ موثقة ومحددة بوضوح، وإجراءاتٍ لتوثيق حقوق الملكية ونقلها.
2. قوانين تجارية ونظام قضائي مستقل لتطبيقها، وبخاصة قوانين العقود وإجراءات إعلان الإفلاس.
3. الحرية في إقامة الأعمال في جميع القطاعات، باستثناء تلك التي تُنتج تأثيرات خارجية كبيرة، من دون الحاجة إلى متطلبات سماحٍ مبالغٍ فيها، مع حرية مماثلة في الدخول إلى المهن والحرف والحصول على المناصب الحكومية (أي فرص اقتصادية متساوية).
4. عملة ونظام بنكي مستقران، ومن ضمنهما نظامٌ فعّال وموثوق للقيام بعمليات تحويل الأموال.
5. إشراف أو تشغيل حكومي للاحتكارات الطبيعية (أي القطاعات الاقتصادية التي تتميز بوفورات الحجم المتزايدة)، كما في القطاعات التي تتطلب فيها الكفاءة التكنولوجية أن يكون حجم المنشأة كبيراً بما يكفي لتزويد جزءٍ كبيرٍ من السوق الوطني.
6. توفير معلوماتٍ كافية في كل سوقٍ حول خصائص المنتجات المتاحة وحالة العرض والطلب، لكلٍ من الباعين والمشتريين.

7. أذواق مستقلة: حماية تفضيلات المستهلكين من تأثير المنتجين والموردين.
 8. إدارة حكومية للتأثيرات الخارجية (النافعة والضارة) وتوفير السلع العامة.
 9. آليات لتنفيذ سياسات الاستقرار المالية والنقدية.
 10. شبكات حماية اجتماعية: تقديم مساعدات لضمان استمرار مستوى استهلاكٍ ملائم للأشخاص المتأثرين بظروفٍ اقتصادية سيئة، وبخاصة في حالات فقدان العمل غير الطوعي، وإصابات وإعاقات العمل.
 11. تشجيع الابتكار، وبخاصة عبر إصدار وتطبيق براءات الاختراع وحقوق النشر.
 12. الأمان ضد العنف، وهو أحد أهم الأسس الاجتماعية.
- من الواضح أن إصلاحات السوق تتضمن ما هو أكثر بكثير من مجرد إنهاء اضطرابات الأسعار، وخصخصة المنشآت العامة، وإعلان حرية الأسواق. ويمكن أن تُعزى النكسات التي واجهتها إصلاحات السوق في العديد من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية إلى غياب بعض، أو العديد، من الشروط المؤسسية المسبقة لعمل الأسواق. وعليه، فإن للحكومات حدوداً مهمة، كما أن للأسواق حدوداً مماثلة، كما بينت المراجعة السابقة حول فشل السوق.⁽¹³⁾ ومرةً أخرى، تبقى المسألة هي مسألة التوازن.

٧١١. أنماط الحوكمة والإصلاح

معالجة مشكلة الفساد

الفساد هو إساءة استخدام المنصب الحكومي لأغراضٍ خاصة، وهو نوعٌ من السرقة. وتُصنّف مؤشرات الفساد بشكلٍ منتظمٍ حوادث الفساد على مستوياتٍ أعلى في البلدان النامية مقارنةً بالبلدان المتقدمة، وهو أمرٌ مفهومٌ ويعكس علاقة السبب والنتيجة معاً.

ويُشجّع غياب الفساد الاستثمارَ والجهودَ المبذولة لتوسيع الإنتاج أكثر من الصراع على توزيعه، وبالتالي يُعزّز النمو. وإلى درجةٍ ما، فإن تحسين الحوكمة وتقليل الفساد، بحد ذاته، يمكن أن يكون وسيلةً لتسريع عملية التنمية. بالإضافة إلى ذلك، عندما تصبح المجتمعات أكثر ثراءً، تصبح الحوكمة الرشيدة مطلباً واسع النطاق من قبل السكان.

ويجعل هذا التأثير الأخير الترابط البسيط بين الدخل والحوكمة الجيدة صعب التفسير: ما الذي يُسبّب الآخر؟ فممارسات الحوكمة السيئة، مثل الرشاوى، والسيطرة على الصحافة، وتقييد الحريات المدنية، غالباً ما تتواجد معاً وتُعزّز بعضها البعض بشكلٍ واضح. وهناك أدلة واضحة على أن المؤسسات الجيدة، مثل سيادة القانون والقيود المفروضة على النخب، تؤدي إلى نموٍّ ودخلٍ أعلى. ومع ذلك، يمكن أن يأتي الإصلاح بالإصلاح أيضاً؛ فعلى سبيل المثال، عندما حصلت الصحافة في تايوان على حرية أكبر، تم نشر العديد من الفضائح،

والتي بدورها ساعدت الجماهير على الضغط من أجل الإصلاح، وأسهم تبني الانتخابات في توفير آلية لتعزيز هذه الإرادة الشعبية.

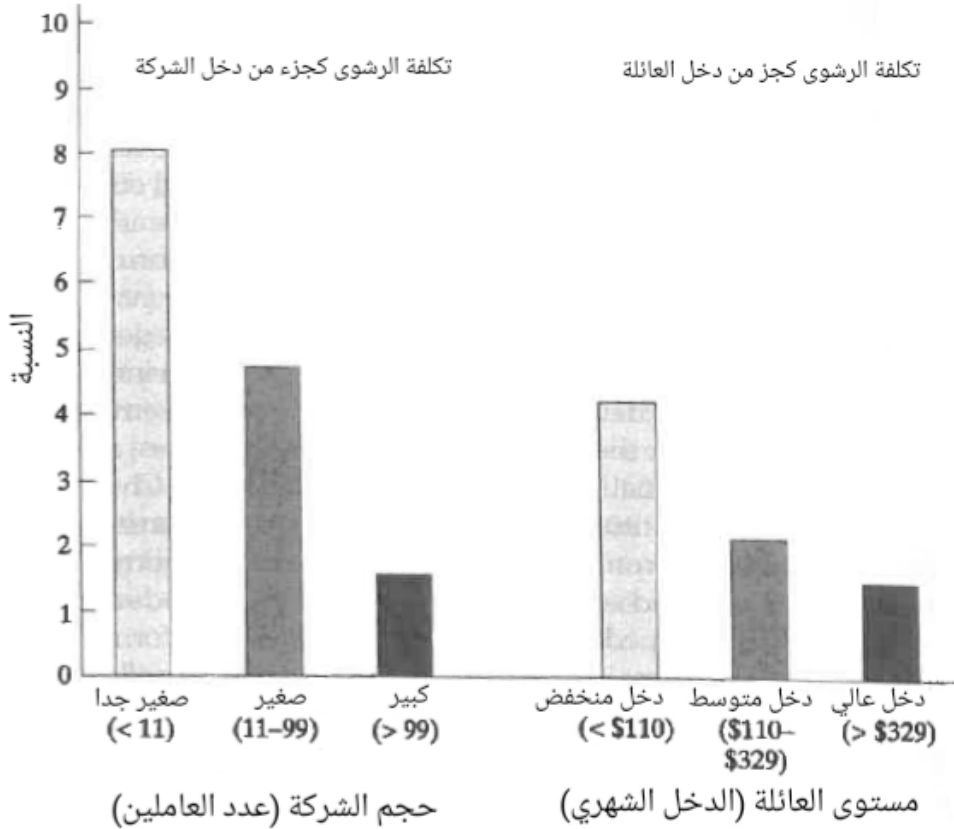
إن إنهاء الفساد أمرٌ مهم للتنمية لأسبابٍ عدة. أولاً، كما أُشير سابقاً، قد تُعزّز الحوكمة النزاهة النمو واستدامة الدخل المرتفعة. بالإضافة إلى ذلك، يشير الترابط بين إنهاء الفساد وتمكين الجماهير إلى أن ذلك هدفٌ تنمويٌّ مباشر. وأخيراً، فإن آثار الفساد تقع بشكلٍ غير متناسب على الفقراء، وتُعدّ كابحاً أساسياً لقدرتهم على الخروج من الفقر.⁽¹⁴⁾

إنهاء الفساد وتحسين الحوكمة بشكلٍ عام يمكن النظر إليهما كذلك بوصفهما جزءاً من استراتيجية محاربة الفقر. ففي حين يستطيع الأغنياء دفع رشاوى كبيرة في ظل أنظمةٍ فاسدة، يدفع الفقراء جزءاً أكبر بكثير من دخولهم على شكل رشاوى وأشكالٍ أخرى من الابتزاز. وبمعنى آخر، يمكن النظر إلى الفساد على أنه ضريبةٌ تنازلية (بمعنى أن نسبتها تنخفض مع ارتفاع الدخل) تُثقل كاهل الفقراء المُعدمين. بالإضافة إلى ذلك، يعني مفهوم «الحكومة للبيع» أن الحكومة تصبح لمن يدفع أكثر. ويحصل الفقراء على خدماتٍ أقل في مجتمعاتهم المحلية، بما في ذلك تعليمٌ ضعيف ومرافق صحية متدهورة عندما يكون الفساد منتشرًا، مما يجعل من الصعب تعبئة الموارد اللازمة للخروج من فخ الفقر. وعلاوةً على ذلك، تدفع المنشآت الصغيرة جداً المملوكة من قبل الفقراء نسبةً أكبر بكثير من إيراداتها على شكل رشاوى مقارنةً بالشركات الأكبر، كما تدفع العائلات ذات الدخل المنخفض نسبةً أعلى من دخولها كرشاوى مقارنةً بالعائلات

ذات الدخل الأعلى، كما يمكن ملاحظته في الشكل (1) المتعلق بحالة الإكوادور.

شكل 1: الفساد بوصفه ضريبة تنازلية: حالة الإكوادور

شكل 1: الفساد كضريبة رجعية: حالة الاكوادور



المصدر: تقرير التنمية العالمية 2001-2000. تقرير البنك الدولي، الهجوم على الملكية. صفحة 102، شكل 6.2.

البلدان التي تجنّبت الفساد أو عالجت بنجاح استطاعت، في المتوسط، أن تُعزّز المنافسة والمشاركة في الاقتصاد، وتجنّبت تمكين الاحتكارات الكبرى، مثل قطاع الطاقة، من اكتساب قوّة مفرطة في العديد من البلدان. كما حرصت هذه البلدان على أن الشركات التي تمّت خصصتها واجهت مستوياتٍ من المنافسة، وعزّزت مهنية الأجهزة الحكومية، مع تحسين رواتب ومكافآت الموظفين الحكوميين، وجعل الإنفاق الحكومي أكثر شفافية من خلال أنظمةٍ أوضح تتعلق بالمشتريات والميزانية.

كما قلّلت من حصانة كبار المسؤولين أمام الملاحقة القانونية، ووفّرت استقلاليةً للقضاء، وأقرت وطبّقت سياسات ترقية شفافة قائمة على الجدارة. وفي الوقت نفسه، أنهت الأنظمة غير الكفؤة، وعملت على جعل الأنظمة الجديدة أكثر شفافية وكفاءة.⁽¹⁵⁾

بوجود العديد من أشكال الفساد وتباينها عبر البلدان والمناطق، لا توجد طريقة مُثلى واحدة لمكافحة. ويمكن أن يكون للمراقبة الشعبية البسيطة، وأحياناً بمفردها، دورٌ مهم في عمليات المشتريات أو في جمع وتوزيع أموال الحكومات المحلية.⁽¹⁶⁾

تُشير التجارب الحديثة كذلك إلى أنه حتى في بيئة فسادٍ واسع النطاق يمكن تحقيق تقدّم حقيقي في تجاوز عيوب الحكومات، على الأقل في سياقاتٍ معينة، من خلال جهود إصلاحاتٍ مُركّزة على المستوى المحلي. وربما يهدد ذلك بعض المصالح المحلية، لكنه لا

ينبغي أن يهدف، بل قد يخدم، المصالح على المستوى الوطني.

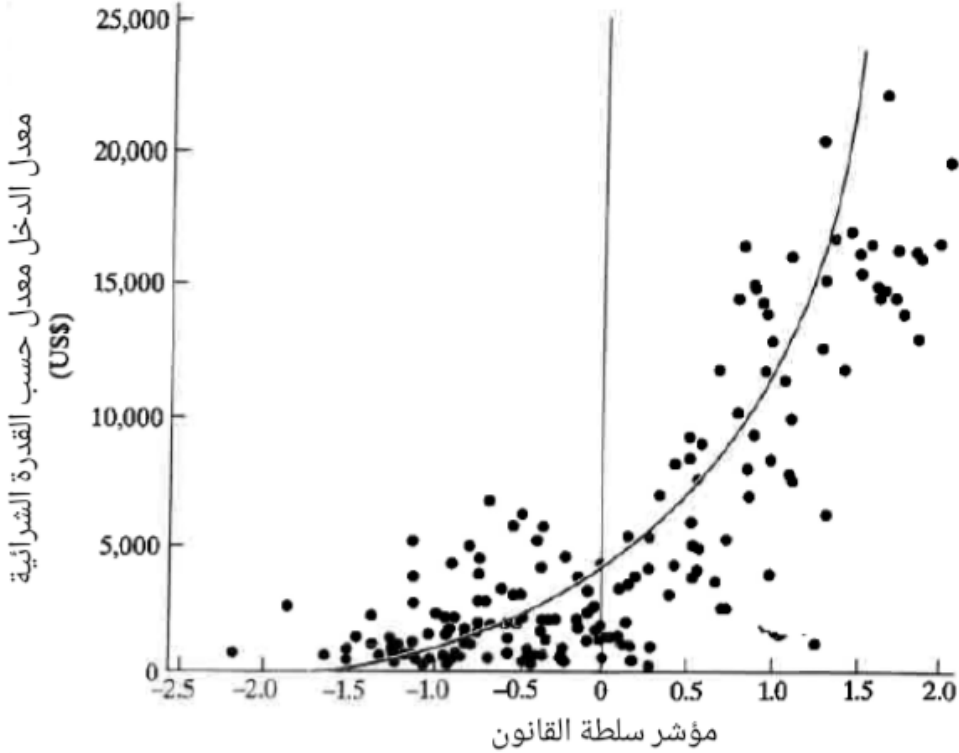
فعلى سبيل المثال، لا ينتفع أعضاء النخبة الحضرية بشكلٍ صافٍ من إساءة استخدام السلطة القروية أو من تغيب المعلمين والعاملين في القطاع الصحي في الريف، وقد يدعمون بالتالي إصلاحاتٍ تعالج هذه المشكلات. ويمكن القول إن المراقبة الشعبية للمرافق الصحية في Uganda تُعد مثالاً على إصلاحاتٍ محليةٍ ناجحةٍ ومحبوبة. ويشير مثل هذا المثال احتمالاً أوسع نطاقاً ومثيراً للاهتمام، وهو إمكانية إصلاح المؤسسات الأعلى مستوى في نهاية المطاف من خلال الصلاح أو الإصلاح من الأسفل إلى الأعلى. ويمكن ملاحظة العلاقة بين سيادة القانون ومعدل الناتج المحلي الإجمالي في الشكل (2).

اللامركزية

كانت اللامركزية نهجاً متبعاً منذ وقتٍ طويل في البلدان المتقدمة. إذ توجد سلطاتٌ مهمة على المستوى المحلي ومستوى الولايات في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وألمانيا، وهي سلطاتٌ منصوصٌ عليها في دساتيرها. كما يتحرك الاتحاد الأوروبي، رسمياً على الأقل، وفق مبدأ «التبعية»، بمعنى أن تُتخذ القرارات على المستوى الأكثر قرباً من المواطن. وقد منحت المملكة المتحدة سلطاتٍ لامركزية إلى إسكتلندا وويلز، بالإضافة إلى تعزيز سلطات الحكومات المحلية. وفي إيطاليا، تم نقل السلطة إلى المناطق العشرين ومقاطعاتها. وتكون الحكومات المحلية، بطبيعتها، أقرب إلى المشكلات الحضرية والريفية التي يتعين عليها التعامل معها.

شكل 2: الترابط بين سيادة القانون ومعدل الدخل

شكل 2: الترابط بين سلطة القانون ومعدل الدخل



المصدر: تقرير التنمية العالمية 2001-2000. تقرير البنك الدولي، الهجوم على الملكية. صفحة 103، شكل 6.3.

حديثاً، أصبحت الاتجاهات نحو اللامركزية والحكم الذاتي الحضري أكثر أهمية في مسارات النمو في العالم النامي، حيث انتشرت الديمقراطية في أمريكا اللاتينية وفي مناطق أخرى، وسمحت العملية السياسية بتوفير استقلالية أكبر، لا سيما الاستقلالية المالية، على المستويات الإقليمية والمحلية من الحكومة. وقد وفرت الإصلاحات الدستورية التي رافقت عمليات الديمقراطية، في كثير من الحالات، فرصة لتقنين

قدر أكبر من الاستقلالية المحلية. وكان أحد الدوافع الرئيسية لتبني اللامركزية من قبل الحكومات المركزية يتمثل غالباً في تقاسم العبء المالي مع الأقاليم والمدن. لكن اللامركزية، في بعض الحالات، اتخذت مساراً خاصاً بها أصبح من الصعب احتواؤه.

تعود اللامركزية في البرازيل، التي تضم ستاً وعشرين ولاية وأكثر من 5,000 بلدية، إلى دستور عام 1891 على الأقل، إلا أن المرحلة الحديثة لتفويض السلطة بدأت مع الإصلاح الدستوري لعام 1989، والذي منح الولايات سلطات ومسؤوليات جديدة، وطوّر النظام الفيدرالي المالي، وزاد من الحصة المحلية في موارد الحكومة.

وقد جاءت اللامركزية المالية في أعقاب أزمة الديون في الثمانينيات والحاجة المُتصوّرة إلى إجراء تعديلاتٍ هيكلية من خلال خفض عجز الموازنة الفيدرالية وتوزيع جزءٍ من عبء هذه التعديلات على المناطق. ومع ذلك، يرى العديد من المراقبين أن الموارد المتاحة للولايات والمدن ما تزال صغيرة جداً بالمقارنة مع مسؤولياتها، مما يخلق أعباءً أكثر من الفرص. وفي المكسيك أيضاً، بدأت موجة اللامركزية في أواخر الثمانينيات في أعقاب أزمة الديون، بالتوازي مع برامج الخصخصة والتحرير وتخفيف القيود التنظيمية. وقد منحت الإصلاحات الدستورية سلطاتٍ ومسؤولياتٍ إضافية للولايات والبلديات. لكن، كما هو الحال في البرازيل، تشتكي الحكومات المحلية من أن الموارد المتاحة لها غير كافية للقيام بمسؤولياتها المتزايدة.

مثالٌ ثالث من أمريكا اللاتينية هو اللامركزية في بوليفيا، التي بدأت عام 1994، والتي اعترفت بأشكالٍ محلية من التنظيمات ومشاركة المواطنين. وقد سعت منظمات السكان الأصليين والمواطنين إلى القيام بدورٍ نشط في ظل النظام الجديد، على الرغم من استمرار الصراع. وقد جاءت اللامركزية نتيجة مزيجٍ من الضغوط من الحكومات المحلية والمنظمات الشعبية، وكذلك من المؤسسات الدولية.

أما مثالٌ من منطقة الشرق الأوسط فهو تجربة الإمارات العربية المتحدة. فقد نجح الاتحاد الحالي واستمر في البقاء نتيجة منح الإمارات السبع سلطاتٍ أوسع للتعامل مع شؤونها المحلية، مقارنةً بما كان عليه الوضع في التحالف التساعي الذي سبق تأسيس الدولة، والذي لم يستمر طويلاً بسبب تركيز السلطة في العاصمة المقترحة آنذاك.

تجربة السنغال تُعد مثالاً معروفاً للامركزية في أفريقيا. ففي عام 1996، تم جعل رؤساء المجالس الريفية أكثر خضوعاً للمساءلة من قبل ناخبهم، كما تم إنشاء حكوماتٍ إقليمية بهدف تطوير السياسات التنموية وتطبيقها على مستوى المناطق. وقد سعت منظمات السكان الأصليين والمواطنين إلى القيام بدورٍ نشط في ظل النظام الجديد، على الرغم من استمرار بعض أشكال الصراع. وقد جاءت اللامركزية نتيجة مزيجٍ من الضغوط التي مارستها الحكومات المحلية والمنظمات الشعبية، إضافةً إلى تأثير المؤسسات الدولية. ومع ذلك، لا تزال المحددات المالية للحكومات المحلية في أمريكا اللاتينية

صغيرة مقارنةً بتلك التي تواجهها الحكومات المحلية في السنغال، ولا يزال الإصلاح المالي الشامل يُعد أولويةً قصوى. وقد وُضعت آمال كبيرة على الحكومة المنتخبة ديمقراطياً التي وصلت إلى السلطة عام 2013، ولا تزال هذه التجربة خاضعةً للاختبار الفعلي. في آسيا، تقدمت اللامركزية بخطى سريعة مع مسارات الديمقراطية، بينما وُقّرت الديمقراطية الراسخة، مثل الهند، قدراً أكبر من السيطرة المحلية، وبخاصة في إطار التعديل الرابع والسبعين من الدستور. أما في الصين، فقد حدثت درجةً من اللامركزية إلى حدٍّ ما، ضمن حدود النظام الإداري المركزي القائم.

المشاركة التنموية

إذا كان هدف النمو الاقتصادي هو التنمية البشرية، فإنه من دون المشاركة يمكن تحقيق نموٍّ اقتصادي من دون تنمية بشرية. ومن المؤكد أن المشاركة، أي إتاحة الرأي في السياسات التنموية للناس الأكثر تأثراً بها، يمكن أن تُعدَّ غايةً بحد ذاتها من غايات التنمية. كما أن المشاركة تعني أيضاً تعزيز القدرات البشرية وتحقيق أهدافٍ تنموية أخرى. والأهم من ذلك أن النمو الاقتصادي يتيسر بشكلٍ كبير من خلال التنمية البشرية، كما أنه يصعب استدامته من دونها. وقد بيّنت التجارب أن المشاركة في العملية التنموية تُحسّن أداء المشاريع. فوجود مشاركةٍ حقيقيةٍ وكاملة من المستفيدين في تحديد المشاريع التي يتم اختيارها وكيفية استخدام المساعدات التنموية بشكلٍ عام، يُتوقع انخفاض مستويات الفساد وتحقيق نتائج تنموية

أكبر لكل دولار يُنفق. وقد كان موضوع المشاركة التنموية محل نقاشٍ لعدة عقود. فقد عملت الأمم المتحدة على تعزيزها منذ السبعينيات، وأصبحت موضوعاً أكاديمياً بارزاً في بداية الثمانينيات، وفي أواخر التسعينيات أعلن البنك الدولي دعمه للمشاركة التنموية. وقد انتقد بعض الباحثين هذا التوجه، معتبرين أن استخدام البنك الدولي لمفهوم «المشاركة» قد يُفهم أحياناً كاستراتيجية لخفض تكاليف المشاريع أو لتخفيف حدة الانتقادات. ومع ذلك، فإن البنك الدولي قد أدرك بوضوح مزايا إشراك الحكومات والمجتمع المدني كشركاء في مشاريع التنمية والإصلاحات، إذ إن الإصلاحات لا يمكن أن تكون جادة ومستدامة إلا في ظل هذا النوع من الشراكة.

أما الاعتراضات المحتملة على مبدأ المشاركة الأصيلة، فأولاً: تحتاج البلدان الأفقر إلى اتخاذ قراراتٍ في السياسات وجعل بعض عمليات الإغاثة تنطلق وتعمل فوراً. وتشعر البلدان المدينة بشدة، التي تحتاج إلى تخفيفٍ فوري للديون، بالضغط لإعداد خططٍ بسرعة وتقديم ما هو أكثر من مجرد خطابٍ حول مشاركة المجتمع المدني. وحتى إن كانت آليات المشاركة موجودةً بالفعل، فإنها تحتاج إلى وقتٍ كي يتم تشغيلها، ولضمان وجود صوتٍ كافٍ، وتجميع التفضيلات المطروحة، ووضع وسائل حقيقية للتطبيق. لكن في أغلب الحالات لا تكون آليات المشاركة الأصيلة موجودة أصلاً، إذ قد يستغرق ذلك سنواتٍ حتى مع التعاون الكامل من قبل الحكومة المركزية ووسطاء القوى المحلية.

ثانياً: قد يكون المرضى والأشخاص غير الماهرين غير قادرين على المشاركة بشكلٍ فعّال في مشاريع التنمية، ناهيك عن امتلاكهم صوتاً مسموعاً في القرارات التي تؤثر عليهم.

أما الاعتراض الثالث فهو تكلفة الوقت؛ إذ إن الفقراء منشغولون بمحاولة البقاء على قيد الحياة. وقد يتقاضون أجوراً منخفضة، لكن ذلك لا يعني أن لديهم وقتاً للقيام بأعمالٍ تطوعية. وهذا ينطبق بشكلٍ خاص على النساء، إذ يعملن ساعاتٍ طويلة في أنشطةٍ اقتصادية وفي المنزل أيضاً، لأنهن لا يستطعن تحمّل تكاليف بدائل الإنتاج المنزلي. وقد يرين، بشكلٍ معقول، أن توقعات المشاركة تمثل عملاً غير مدفوع الأجر.

ويحتاج المانحون وحكومات البلدان النامية إلى تطوير طرقٍ لمكافأة المشاركة. لكن جزءاً كبيراً من المشكلة يكمن في السطحية التي تتسم بها المشاركة في الواقع العملي عند اتخاذ القرارات. وتشير هذه الاعتراضات الثلاثة إلى وجود قيودٍ حقيقية على المشاركة.

التفريق بين الأنواع المختلفة للمشاركة هو نقطة بدايةٍ قيمة، وطالما تمّ اقتراحها من قبل عددٍ من الكُتّاب والمهتمين. على سبيل المثال، يتفحّص الأستاذان جون كوين ونورمان أبهوف درجات المشاركة على ثلاثة أبعاد: أنواع المشاركة (في صناعة القرار، والتطبيق، والمنافع، والتقييم)؛ وهوية المشاركين (التي تتضمن القاطنين، والقادة، وموظفي الحكومة، والموظفين الأجانب)؛ وكيف تحدث المشاركة (أسس، وإشكال، و مديات، وتأثير المشاركة).⁽¹⁷⁾ يميز كل من ديفيد

ديشر ودونالد سوك «المشاركة الأصيلة» والتي يمكن أن تتضمن إما سيطرة المواطنين أو تعاونهم مع سلطةٍ مخولة أو اتفاق شراكة بين المواطنين والمؤسسات، عن «المشاركة الزائفة» والتي يمكن أن تتضمن الاسترضاء، أو الاستشارة، أو معلوماتٍ عن مشاركةٍ في السلطة، وكذلك «معالجاتٍ» وتلاعب⁽¹⁸⁾ المشكلة الأعرق هي أن المشاركة الأصيلة غالباً ما تكون في غير مصلحة مسؤولي الحكومة المركزية أو المحلية وبقية النخب.

تعهدت العديد من المنظمات غير الحكومية، على الأقل علناً، بتبني الشكل الأكثر اكتمالاً من المشاركة، وغالباً ما تم تحريك المساعدات من خلال هذه المنظمات. لكن طواقم هذه المنظمات غالباً ما يتصورون، بشكلٍ صحيحٍ أو خاطئ، أن المستفيدين لا يمتلكون المهارات والخبرات المطلوبة لاتخاذ القرارات الأساسية أو إدارة المشاريع بكفاءة.

وتُعد الأهلية الإدارية للمستفيدين ناتجاً ملموساً بدرجةٍ أقل من، على سبيل المثال، نسبة الفلاحين الذين يتم إيصال قنوات الري إليهم. وعليه، فإن طواقم المنظمات غير الحكومية، حتى مع وجود أفضل الدوافع، قد لا يرون المشاركة الأصيلة أولوية، بل قد يرونها عبئاً أو اضطراباً.

ومن الواضح أيضاً أن طواقم المنظمات غير الحكومية يعتمدون في معيشتهم على العمل التنموي، وليس لديهم مصلحة مادية في العمل خارج إطار الوظيفة. وعليه، فإن الفشل الاختياري قد يكون حاضراً، إذ إن الطواقم لديها دوافع لتشجيع المشاركة طالما أنها ترفع

من كفاءة المشروع، لكن ليس بالضرورة إلى ما هو أبعد من ذلك. ومثل هذا المستوى من المشاركة قد يحقق بعض المنافع، لكنه لا يحقق عادةً المنافع الاجتماعية التحويلية للمشاركة الأصلية.

كتبت السيدة Sarah White حول المنظمات غير الحكومية في الفلبين، والتي كانت متعهدّة بالمشاركة الأصلية نظرياً، ومكّنت بعض السكان المحليين من تطوير منظماتهم والسيطرة عليها. لكن عندما أرادت هذه المنظمة تجاوز الوساطة عبر المنظمة غير الحكومية والتعامل مع المانحين بشكلٍ مباشر، لم تسمح لها المنظمة غير الحكومية بذلك.⁽¹⁹⁾ درست السيدة Victoria Mershon حالة مشروع تعليم غير تقليدي تديره منظمة غير حكومية (منظمة أنقذوا الأطفال في بوركينا فاسو). وكانت المشاركة، في ذاتها، أحد الأهداف الستة للمشروع، من أجل «رفع مستوى المشاركة المجتمعية في صنع القرارات التعليمية وإدارة الأنشطة التعليمية».

وقد كان من المتوقع أن يلعب المشاركون دوراً نشطاً في استقطاب المدرسين والطلبة. وتحديد المناهج الدراسية، وإنشاء وإدامة المباني المدرسية، ودفع تكاليف مثل رواتب المدرسين. وبشكلٍ عام، كان من المفترض أن تُصنّف هذه المشاريع في مراتب عالية جداً ضمن تصنيفات المشاريع التشاركية مثل تصنيف كوين وأبهوف، إذ توفر مشاركةً مهمة في صنع القرار والتنفيذ والاستفادة والتقييم.

لكن في الوقت ذاته، لاحظت السيدة فيكتوريا منشور وجود نغمة

خفية من «مشاركةٍ متمركزة حول المخططين»، وبخاصة فيما يتعلق بالتأكيد على المسؤوليات والمنتفعين. وبالنسبة للعاملين في هذا المجال، تأتي المشاركة مع تعهّد بأن يُقدّم متلقو المنافع شيئاً بالمقابل، أي دفعات مقابل منافع المشروع، سواء كانت مالية أو عينية أو على شكل تبرعٍ بالوقت.

غير أن المشاركين عادةً ما يستأوون من هذه المتطلبات، على الأقل في السياق المحلي. وغالباً لا يستطيع القرويون تحلّل انسحاب المنظمة غير الحكومية، ولا يمكنهم الاستغناء عن المساعدات، لكنهم في الوقت نفسه يفتقرون إلى الموارد اللازمة لاستمرارية المشروع بمفردهم.⁽²⁰⁾

المشاركة الشعبية الأصيلة على جميع المستويات توفر أساساً لحكومةٍ ديمقراطيةٍ ومستجيبة. إن المشاركة لن تُشفي جميع أمراض الحكومة، بما في ذلك القيود المفروضة على الديمقراطية ذاتها، لكنها ستسهم إلى حدٍّ ما في التخفيف من اختلالات السياسة في سياقات الإصلاح التنموي. ولسوء الحظ، ما تزال الخطابات تسبق الواقع.

٧٨٨. الخلاصة: مقعدٌ بثلاثة أرجل

يمكن أن نخلص إلى أن التنمية الناجحة تحتاج إلى أداءٍ مُحسَّن من قبل القطاعات العامة والخاصة والناس. ولكلٍّ منها نقاطٍ ضعيفٍ خطيرة يجب التعامل معها. وكلُّ «رجل» من هذا «المقعد ذو الأرجل الثلاثة» يحتاج إلى التعزيز. وفي الوقت ذاته، تلعب كل واحدةٍ من هذه الأطراف دوراً أساسياً وتكميلياً في تحقيق تنميةٍ متوازنةٍ ومشاركةٍ ومستدامةٍ.

References:

1. Ostrom, E. (2010), 'Beyond markets and states: Polycentric governance and complex economic systems' *American Economic Review*, 100: 641. See also Stiglitz, J. (2009), 'Moving beyond market fundamentalism to a more balanced economy,' *Annals of Public and Cooperative Economics*, 80(3): 345-60.
2. For a more detailed discussion of planning and planning models, see Todaro, M.P. (1971), *Developing Planning: Models and Methods*, Nairobi, Kenya: Oxford University Press; and Gittinger, J.P. (1984), *Economic Analysis of Agricultural Projects*, 2nd ed., Baltimore: Johns Hopkins University Press.
3. United Nations, *Planning the External Sector: Techniques, Problems, and Policies* (New York: United Nations, 1965), p. 12; R. Helfgoth and S. Schiavo-Campo, "An introduction to development planning," *UNIDO Industrialisation and Productivity Bulletin* 16 (1970): 11. A more sophisticated version of the market failure argument can be found in Heinz

W Arndt, "Market failure and underdevelopment," World Development 16 (1988): 210-229. For a concise explication of the economic rationale for state intervention, stressing not only market failure and externalities but also public goods, natural monopolies, incomplete markets, and imperfect information, see World Bank, World Development Report, 1997 (New York: Oxford University Press, 1997), Box 1.4.

4. Recent examples include climate change adaptation assistance, notably the Strategic Programmes for Climate Change Resilience (see Box 10.2), the IMF/World Bank Poverty Reduction Strategy Paper (PSPR) process, and the US Millennium Challenge Corporation (MCC) Compacts. (The role of foreign aid in theory and practice is examined in Chapter 14, Section 14.4)

5. Although aggregate, such models are often quite elaborate with equations for different sectors of the economy, and necessarily linear.

6. Tony Killick, "Possibilities of development plan-

ning," Oxford Economic Papers 41 (1976): 163-164.

7. Ibid., 164.

8. For an overview, see World Bank, World Development Report, 2002 (New York: Oxford University Press, 2002). For an analysis of the effects of corruption, see M. Shahid Alam, "Some economic costs of corruption in LDCs," Journal of Development Studies 27(1990): 89-97; Susan Rose-Ackerman, "Corruption and development," Annual World Bank Conference on Development Economics, 1997 (Washington, D.C.: World Bank, 1998), pp. 35-68; and Pranab K. Bardhan, "Corruption and development: A review of issues," Journal of Economic Literature 35 (1997): 1320-1346.

9. Albert Waterston, Development Planning: Lessons of Experience (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1965), p. 367.

10. For perspectives of problems of government

failure, see Anne Krueger, "Government failures in development," *Journal of Economic Perspectives* 4 (1990): 9-24; Nicholas Stern, "The economics of development: A survey," *Economic Journal* 99 (1989): 597-685; Roger E. Backhouse and Steven G. Medema, "Laissez-faire economists and," *New Palgrave Dictionary of Economics*, Second Edition, 2008, Steven N. Durlauf and Lawrence E. Blume, eds.

11. Amartya Sen, *Development as Freedom* (New York: Knopf, 1999), p. 6.

12. This framework draws from Nathan Keyfitz and Robert A. Dorfman, *The Market Economy Is the Best but Not the Easiest* (mimeograph, 1991), pp. 5-6.

13. For further analysis on the subject, see Arndt, "Market failure and underdevelopment," and Bruce C. Greenwald and Joseph E. Stiglitz, "Externalities in economies with imperfect information and incomplete markets," *Quarterly Journal of Economics* 101 (1986): 229-264. For an in-depth analysis of the role

of infrastructure in development, see World Bank, World Development Report, 1994 (New York: Oxford University Press, 1994). An interesting commentary was provided by Alice Amsden, who noted that when the operations evaluation division of the World Bank reported that South Korea and Taiwan used extensive government intervention to industrialise, the bank refused to publish this analysis. See Alice H. Amsden, "From P.C. to E.C.," New York Times, January 12, 1993, p. A15, as well as Richard Grabowski, "The successful development state: Where does it come from?" World Development 22 (1994): 413-422; Ajit Singh, "Openness and market-friendly approach to development: Learning the right lessons from development experience," World Development 22 (1994):1811-1823; and Jene Kwon, "The East Asia challenge to neoclassical orthodoxy," World Development 22 (1994): 635-644. See also Alejandro Foxley, "Latin American development after the debt crisis," Journal of Development Economics 27 (1987): 211-212

14. The literature has been mixed on this question and has been plagued with statistical identification difficulties. However, recent evidence suggests that when endogeneity is accounted for, the extent of regressivity can be very strong: see M. Shahe Emran, Assadul Islam, and Forhad Shilpi, "Admission is free only if your dad is rich! Distributional effects of corruption in schools in developing countries," <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2214550>. This paper also provides a good literature of this topic.

15. World Bank, *The Quality of Growth* (New York: Oxford University Press, 2000), ch. 6. The actual extent to which bribery is regressive remains somewhat controversial. In addition to Emran, Islam, and Shilpi, "Admission is free only if your dad is rich!," *op. cit.*, other useful surveys and findings include Abhijit V. Banerjee, Rema Hanna, and Sundhil Mullainathan, "Corruption," in *The Handbook of Organisational Economic Perspectives* 19, No. 5 (2005): 19-42; J. Hunt and S. Laszlo "Is bribery really regressive? Bribery's costs, benefits and mechanisms," *World De-*

velopment 40, No. 2 (2012): 223-436; J. Hunt, "How corruption hits people when they are down," *Journal of Development Economics* 84, No. 2 (2007): 574-589; and Jakob Svensson, "Who must pay bribes and how much? Evidence from a cross section of firms," *Quarterly Journal of Economics* 118, No. 1 (2003): 207-230.

16. See, for example, Benjamin A. Olken; Monitoring corruption: Evidence from a field experiment in Indonesia," *Journal of Political Economy* 115 No. 2 (2007): 200-249; and Ritva Reinikka and Jakob Svensson, "Fighting Corruption to Improve Schooling: Evidence from a Newspaper Campaign in Uganda," *Journal of the European Economic Association* 3, Nos. 2-3 (April-May 2005): 259-267. See also Shantayanan Devarajan, Stuti Khemani, and Michael Walton (2013) "Can civil society overcome government failure in Africa?" *The World Bank Research Observer*. Vol. 29, no. 1 pp. 20-47. Available at: <http://documents.worldbank.org/curated/en/315881488450847567/Can-civil-society-over->

come-government-failure-in-Africa.

17. John M. Cohen and Norman T. Uphoff, "Participation's place in rural development: Seeking clarity through specificity," *World Development* 8 (1980): 213-235.

18. David Deshler and Donald Sock, "Community development participation: A concept review of the international literature," paper presented at the conference of the International League for Social Commitment in Adult Education, Ljungskile, Sweden, July 22-26, 1985.

19. Sarah C. White, "Depoliticising development: The uses and abuses of participation," *Development in Practice* 6 (1996): 6-15.

20. Victoria J. Michener, "The participatory approach: Contradiction and cooption in Burkina Faso," *World Development* 26 (1998): 2105-2118.



لِدَوْلِيَّةِ فَاعِلِيَّةٍ وَمَجْتَمَعِ مُشَارِكِ

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org
